وهذا ما يجعل مصالح رأس المال الصهيوني وسياسات مراكزه تجاه اسرائيل هي سياسة تنبع من المصالح الامبريالية الاستراتيجية للولايات المتحدة وليس العكس . وتتطابق أهدافها ومصالحها مع مصالح وأهداف اسرائيل بقدر ما يشكل دور اسرائيل جزءا من الاستراتيجية العالمية لاميركا .

ولقد أصبح الترابط بين الركيزة المالية والصناعية للقاعدة المادية وركيزة الصناعات الحربية ظاهرة ثابتة في طبيعة الاقتصاد الاميركي . وهو ما يعني ترابط المصالح الاقتصادية لرأس المال المالي المرتبط بالصناعات الحربية بالاهداف العسكرية للولايات المتحدة . ومن هنا فان السياسة الاميركية تجاه الصراع العربي الاسرائيلي ترتكز على الربط بين المصالح الاقتصادية المباشرة [البترول والمصالح الاقتصادية في البلاد العربية عموما] وخطط المواجهة العسكرية مع الاتحاد السوفياتي .

الا ان هناك عوامل ثلاثة متداخلة تدفع باتجاه زيادة التأثير والفاعلية لركيزة القاعدة المادية العسكرية ، وتطبع السياسة الخارجية للولايات المتحدة بتغليب النزعة العسكرية العدوانية .

١ — دور المخابرات الاميركية في السنوات الاخيرة ، قبل معاهدات الوفاق الدولي الاخيرة ، الذي يدفع باتجاه مزيد من النزعة العسكرية . فقد كانت المخابرات الاميركية «تدفع باتجاه بناء شبكة الصواريخ المضادة التي تحتاج الى ١٠٠ الف مليون دولار»(٥). وتجاه المنطقة العربية تضرب على اوتار تهويل الخطر السوفياتي والمبالغة في زيادة الوجود العسكري وخطره على المصالح الحيوية للولايات المتحدة وبالنتيجة فلا بد من تكثيف التفوق العسكري الاسرائيلي ، وزيادة النشاط الاميركي في البحر المتوسط .

٢ — المصالح التجارية المتميزة لشركات صناعة الاسلحة ، والتي ترتبط بقدرتها في الحصول على عقود عسكرية متزايدة مستخدمة بذلك مختلف الوسائل عن طريق ممثليها في مجلس الشيوخ والنواب ، والادارة الاميركية والبنتاغون .« فقد حصلت شركة « لوكهيد آيركرافت » لصناعة الطائرات في السنوات السبع الماضية على عقود دفاعية من الحكومة الاميركية بلغت ٨٦ ٪ من جملة مبيعاتها . وفي خلال السنوات السبع الماضية حصلت ٣٨ شركة على عقود تزيد قيمتها على ١٠٠٠ مليون دولار »(٦).

٣ — ازدياد عدد الضباط المتقاعدين الذين يتم تعيينهم في شركات صناعة الاسلحة . وقد كتب ويليام بروكسيمير عن هذه المسألة تقريرا اوضح فيه « ان كبار الضباط المتقاعدين الذين تم تعيينهم في شركات صناعة الاسلحة الكبرى قد تضاعف ثلاث مرات ما بين ١٩٥٩ — ١٩٦٩ من ٧٢١ — ٢٠٧٢ ، وهؤلاء يستغلون علاقاتهم بمرؤوسيهم السابقين الذين أصبحوا كبارا لجلب التعاقدات للشركات التي ينتمون اليها » . وكما تقول عنهم «النيوزويك» «ان هؤلاء قد أصبحوا جزءا لا يتجزأ من المؤسسة العسكرية».

هذا **الترابط** بين ركيزتي القاعدة المادية للاقتصاد الاميركي والعلاقة العضوية لرأس المال الصهيوني والاميركي فيها، هو الذي يشكل الاساس المادي في رسم الاستراتيجية الاميركية العليا . والسياسة الاميركية تجاه الصراع العربي الاسرائيلي على وجه التحديد تشكل ركنا اساسيا فيها .

ب — دور اسرائيل في المنطقة جزء من الاستراتيجية الاميركية

في تقرير للكونغرس الاميركي في شباط ١٩٧٠ حدد نيكسون العلاقة بين مصالح الولايات المتحدة والتزاماتها في العالم على الوجه التالي « ان مصالحنا هي التي تحدد